المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	التحول الديمقراطي في افريقيا : التحديات و آفاق المستقبل
المصدر:	مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا
الناشر:	مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا
المؤلف الرئيسي:	قيلي، بهاء الدين مكاوي محمد
المجلد/العدد:	مج 3, ع 6
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	يناير
الصفحات:	45 - 67
رقم MD:	522144
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, IslamicInfo
مواضيع:	أفريقيا، الديمقراطية، استشراف المستقبل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/522144

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

قيلي، بهاء الدين مكاوي محمد. (2007). التحول الديمقراطي في افريقيا: التحديات و آفاق المستقبل.مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، مج 3, ع 6 ، 45 - 67. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/522144

إسلوب MLA

قيلي، بهاء الدين مكاوي محمد. "التحول الديمقراطي في افريقيا: التحديات و آفاق المستقبل."مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيامج 3, ع 6 (2007): 45 - 67. مسترجع من http://:search.mandumah.com/Record/522144

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

التحول الديمقراطي في إفريقيا

- التحديات وآفاق المستقبل-

د. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي*

تمهيد

شهدت تسعينيات القرن الماضي توجهاً إفريقياً عاماً صوب الديمقراطية والإصلاح السياسي، إلي درجة أن أطلق على عقد التسعينيات (ربيع الديمقراطية الإفريقي)، كما أطلق على هذا التحول اسم (موجة التحرير الثانية في إفريقيا)، باعتبار أن التحرير الأول قد حدث حينما تخلصت هذه الدول من الاستعمار الأوربي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات.

وقد جاءت هذه الأوصاف لتعبر عن التحولات العميقة والجذرية التي طالت المجتمعات في الدول الإفريقية.

فما هي أسباب التحول الإفريقي المفاجئ نحو الديمقراطية ؟، وكيف تسير عملية الدمقرطة في إفريقيا ؟ وما هي العقبات والتحديات التي تواجهها؟ وما هي سبل المعالجة؟.

إن هذه الأسئلة وغيرها هي ما تحاول هذه الورقة تسليط الضوء عليه، بهدف الوصول إلى إجابات بشأنها، لأن مستقبل الديمقراطية الإفريقية يتوقف إلى حد كبير على الإجابة عنها.

تنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية، هي: أن هذا التحول الديمقراطي الذي طرأ على القارة الإفريقية، لم يكن نتاج تطور طبيعي يتعلق بظروف دول القارة، بقدر ما كان استجابة لتحديات خارجية يأتي على رأسها الانهيار المفاجئ والمدوي للإتحاد السوفيتي، وهو الأمر الذي انعكست آثاره بصورة مباشرة على الأوضاع في إفريقيا.

---

* قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين.

وبالتالي، فإن مسيرة الديمقراطية الإفريقية التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي بحاجة إلي أن توضع في إطارها الصحيح، الذي يمكنها من الاستجابة لحاجات القارة الملحة، ويضمن استمرار هذه العملية نفسها وتطورها حتى تؤتي ثمارها.

وتهدف الورقة إلى تسليط الضوء على الأوضاع السياسية في القارة الإفريقية قبل انهيار المعسكر الشرقي، والشوط الذي قطعته دولها في السير نحو الديمقراطية والحرية، كما تسعى للوقوف على التحولات في النظام الدولي وانعكاساتها على القارة وأوضاعها السياسية، كما تروم الورقة أيضاً الوقوف على مسيرة التحول الديمقراطي في إفريقيا وإبراز التحديات والعقبات التي تواجه هذا التحول وسبل مواجهتها.

وبناء على ما تقدم، فإن هذه الورقة تقوم على أربعة محاور رئيسية هي:

- الأوضاع السياسية في إفريقيا قبل انهيار المعسكر الاشتراكي.
- التحولات الدولية وانعكاساتها على القارة.
- تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا.
- رؤية مستقبلية للتحول الديمقراطي في القارة الإفريقية.

أولاً: الأوضاع السياسية في أفريقيا قبل انهيار المعسكر الشرقي

عقب استقلالها مباشرة، حاولت غالبية دول إفريقيا تبني نماذج ديمقراطية على هدى التجربة الغربية والأنظمة السياسية السائدة في البلدان الاستعمارية، وأجريت الانتخابات في عدد من البلدان الإفريقية. لكن اختلاف الواقع الإفريقي عن الأوربي، جعل هذه الأنظمة الجديدة تواجه عدداً من التحديات التي لم تصمد أمامها، فانتكست التجارب الديمقراطية في معظم الدول الإفريقية لتتحول إلي أنظمة عسكرية تبنت نظام الحزب الواحد (الاستيعابي).

وبعد تجارب ديمقراطية قصيرة الأجل استولى العسكريون على السلطة في عدد من البلدان الأفريقية، فقد سيطروا على الحكم في مصر عام ١٩٥٢م، وفي السودان

عام ١٩٥٨م، وفي زائير وإفريقيا الوسطي عام ١٩٦٥م، وفي نيجيريا وغانا عام ١٩٦٦م، وفي توجو عام ١٩٦٧م، وفي موريتانيا عام ١٩٧٨م، وفي غينيا عام ١٩٨٤م .. الخ.

وفي إطار محاولتهم كسب الشرعية وضبط الحركات الجهوية والقبلية، وتحقيق التكامل القومي والاستقرار السياسي، عمل قادة إفريقيا على تبني نظام الحزب الواحد.

لقد أكد القادة الأفارقة على أن التعددية الحزبية لا تناسب أوضاع العالم الثالث عامة والدول الإفريقية خاصة.

يقول (مادبوكيتا) – أحد زعماء حزب الإتحاد الحاكم في جمهورية مالي غداة الاستقلال (١٩٦٠): "في الظروف الراهنة في إفريقيا ليست هناك حاجة إلى تعدد الأحزاب ولا إلى الانغماس في خضم معارضة عقيمة تؤدي إلى قتل الأخ لأخيه. وما دمنا متفقين على الضروريات ونسعى وراء تحقيق نفس الأهداف، فليس هناك داع لأن نظل منقسمين، وأن ننشق إلى أحزاب يحارب بعضها بعضاً"(١).

وبالتالي، وحفاظاً على بنية المجتمع، والحيلولة دون تشرذمه، عمل قادة إفريقيا على تبني نظام الحزب الواحد بهدف (استيعاب) وحشد كل أفراد المجتمع في إطار نظام سياسي واحد، يُعبّر عن جميع المواطنين بغض النظر عن أعراقهم وثقافاتهم وأديانهم، بحيث ينعقد ولاؤهم جميعاً لوطنهم، وقد كانت المبررات التي ساقها القادة الأفارقة الذين اتبعوا نظام الحزب الواحد تتمثل في الآتي:

- إن التعددية الحزبية أسلوب غربي ليس له جذور في التاريخ الإفريقي، بل إنه ينافي الإجماع المألوف في مجالس الشيوخ التقليدية، وان نظام الحزب الواحد هو الأقرب إلي الموروث الإفريقي.
- إن معظم دول القارة الإفريقية تعاني من القبلية والعشائرية والجهوية، وإن التعددية في مجتمع كهذا، ستقود حتماً إلى قيام أحزاب جهوية وقبلية يصارع بعضها بعضاً مما يهدد الوحدة الوطنية بالتصدع.

إن نظام الحزب الواحد أقدر على إثراء الديمقراطية، والتعددية توصم بالتحيز لمصالح بعض الطبقات دون الأخرى.

وإن دول العالم الثالث تحتاج إلى حكومات قوية، تضطلع بأعباء التنمية وتحقيق الوحدة الوطنية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال نظام الحزب الواحد(٢).

إن أكثر ما اعتمد عليه قادة إفريقيا في تبريرهم لنظام الحزب الواحد هو أن المجتمعات الإفريقية هي مجتمعات تعددية، يغلب على العلاقات بينها طابع الصراع أكثر من التعاون، وأن إتاحة الفرصة للجماعات الإثنية، -التي تذخر بها المجتمعات الإفريقية- سيؤدي إلى تشرذم المجتمع، وسيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وبالتالي فإن الحل يكمن في غض الطرف عن الاختلافات العرقية والثقافية - التي تميز المجتمعات الإفريقية - والسعي لحشد واستيعاب الجماعات المختلفة في إطار الحزب الواحد.

فعلى سبيل المثال كان (جيوليوس نيريري) رئيس تنزانيا الأسبق والزعيم الإفريقي المعروف، يؤمن بأن الحزب الواحد يتضمن قدراً أكبر من الديمقراطية مقارنة بالتعددية فهو يقول: "أينما كان هناك حزب واحد متضمن الأمة بأسرها، تكون أسس الديمقراطية أقوى من أي مكان آخر يمثل فيه حزب أو اثنان من قطاعات المجتمع)(٣).

لكن الملاحظ هو أن هذه السياسة الاستيعابية القائمة على نظام الحزب الواحد قادت إلى نتائج عكسية، فبدلاً من أن تؤدي إلى تسريع التكامل القومي ودعم الوحدة الوطنية - كما أراد القادة السياسيون - أدت إلى استقطاب حاد داخل المجتمعات الإفريقية، وزادت من حدة التوتر في علاقة السلطة بالجماعات المختلفة داخل الدولة، ووصل الأمر - في بعض الأحيان - إلى درجة المطالبة بالانفصال عن الدولة، واستخدام القوة المسلحة من أجل تحقيق هذا الهدف.

وفي المقابل لجأ بعض القادة الأفارقة إلى استخدام القوة المسلحة لكبح جماح الحركات المتمردة المسلحة، مما فاقم من الأوضاع، وقاد إلى حروب أهلية في كثير

من البلدان، راح ضحيتها عشرات الآلاف، بل مئات الآلاف في بعض الأحيان، كما حدث في الصراعات العرقية في منطقة البحيرات العظمى.

كذلك فقد استخدمت القيادات السياسية نفسها في بعض الأحيان السلاح العرقي والقبلي والجهوي، من أجل دعم مواقفها، فالأنظمة السياسية الحاكمة التي تستند إلى قبائل كبيرة وقوية، رأت في بعث العامل الإثني وتعبئة القبائل، فرصة للاستمرار في السلطة، استناداً إلى قوة قبيلتها وكثرة أنصارها. وأما القيادات التي تنحدر من قبائل صغيرة فقد رأت أيضاً، في بعث العوامل العرقية فرصة لتشتيت جهود المعارضين السياسيين بما يمكنها من الاستمرار لفترة أطول في الحكم.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن الدول الغربية قد عملت من جانبها على إذكاء الصراعات العرقية والثقافية في الدول الإفريقية، من أجل تحقيق مصالح ومطامع، لا يمكن تحقيقها في ظل وحدة الشعب وسيادة السلم واستقرار النظام.

لقد أدت سيادة هذه الحالة من عدم الاستقرار، والتي ارتبطت بالحروب والدمار للبنيات الأساسية، إلى تمسك القادة الأفارقة بنظام الحزب الواحد، حيث أطلقت يد السلطات ــ لضبط الأمور والحيلولة دون الانقلاب الأمني ــ لتمارس بذلك أبشع صور التسلط والدكتاتورية على الشعب، ولتؤكد على خطورة الحرية والديمقراطية على الشعوب الأفريقية.

لقد قاد نظام الحزب الواحد الإفريقي ــ والذي فشل في تحقيق مطالب الجماهير ــ إلى بروز ظاهرة أخرى تمثلت في حساسية النظم السياسية تجاه تعبير الأفراد والجماعات عن مصالحهم، فكان القمع ورد الفعل العنيف هو أسلوب هذه النظم في التعامل مع المعارضة ومنظمات المجتمع المدني.

وفي إطار التنافس المحموم بين المعسكرين: الاشتراكي والرأسمالي، وجدت النظم السياسية في إفريقيا هامشاً كبيراً من الحرية لتمارس الدكتاتورية والتسلط على شعوبها دون رقيب خارجي. ولم يكن الإتحاد السوفيتي ــ الذي يتبنى النهج الاشتراكي، ويؤمن بالتخطيط المركزي في الجانب الاقتصادي ودكتاتورية

البروليتاريا، وسيطرة الدولة في الجانب السياسي ـ حريصاً على المبادئ الديمقراطية بل كان يعادي هذه المبادئ، وقد عمل السوفيت في بعض الأحيان على دعم أنظمة سياسية إفريقية متسلطة إلي أقصى حد ممكن، مثل النظام الإثيوبي بقيادة (مانجستو هايلي ماريام) الماركسي، الذي كان يتلقى الدعم من الإتحاد السوفيتي رغم دكتاتوريته وتسلطه على شعبه. وكان السند السوفيتي هو العامل الحاسم لبقائه في السلطة، وقد انهار بعد فترة قصيرة من انهيار الاتحاد السوفيتي.

بل يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية ـ قائدة المعسكر الغربي الليبرالي الداعي للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ـ غضت الطرف عن ممارسات غير ديمقراطية في إطار التنافس بين المعسكرين، فمن ناحية كانت الولايات المتحدة تسعى لتجنب الصدام مع الإتحاد السوفيتي، ومن ناحية أخرى كانت تسعى لكسب أكبر عدد من الأصدقاء في العالم الثالث بشكل عام وإفريقيا بشكل خاص، لذلك تخلت أمريكا آنذاك عن دعوتها الخافتة للديمقراطية، وغضت طرفها عن ممارسات بعض القادة الأفارقة التي لا تتفق مع أبسط مبادئ الحكم الديمقراطي العادل.

وقادت هذه الظروف الدولية والتنافسية بين المعسكرين إلى انتشار الدكتاتوريات في أغلب دول العالم، وقد غدت الدكتاتورية هي القاعدة العامة لنظم الحكم الإفريقي، وأصبحت الديمقراطية والتعددية والحرية استثناءاً عن هذه القاعدة، وكانت النتيجة أنه وفي مطلع التسعينات – غداة انهيار المعسكر الاشتراكي – كانت هنالك فقط ست دول إفريقية تعترف دساتيرها بالتعددية السياسية هي: غامبيا والسنغال وبتسوانا وموريشوص ومصر والجزائر.

إلا أن التحولات في النظام الدولي ـ مطلع التسعينيات ـ انعكست بشكل مباشر على الأوضاع في القارة الإفريقية التي اتجهت دولها صوب الديمقراطية، لتبدأ مرحلة جديدة في التاريخ السياسي للدول الإفريقية. فما هي هذه التحولات التي

حدثت على المستوى الدولي؟ وكيف انعكست آثارها على نظم الحكم الإفريقية وعلى التحول الديمقراطي؟.

ثانياً: التحولات في النظام الدولي وأثرها على مسيرة الديمقراطية في إفريقيا

مثّل انهيار الاتحاد السوفيتي ــ وما تبعه من تفكك للمعسكر الاشتراكي ــ تحولاً كبيراً في الأنظمة السياسية الإفريقية وتوجهاتها. فبعد هذا الحدث الداوي، وانفراد المعسكر الغربي بالسيطرة، بادر هذا المعسكر إلى فرض شروط الإصلاحات السياسية كأساس للتعامل بين دول الشمال والجنوب، وفي وقت لاحق ربط المساعدات والمعونات المقدمة لهذه الدول بالإصلاحات الديمقراطية واعتماد التعددية واحترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

لقد صادف هذا التوجه الجديد حاجة ماسة من قبل الدولة الإفريقية للمساعدات، إذ شهدت فترة الثمانينات ركوداً اقتصادياً عاماً تأثرت به القارة أكثر من أية منطقة غيرها من مناطق العالم، حيث توقفت مشروعات التنمية الإفريقية، حتى أطلق على عقد الثمانينات من القرن الماضي (عقد التنمية الضائع في إفريقيا). فبالإضافة للركود الاقتصادي العالمي والمديونية التي ترزح تحتها هذه الدول، ضرب الجفاف أجزاء كبيرة من القارة في منتصف الثمانينيات خاصة منطقة القرن الإفريقي، وسادت المجاعة أجزاء كبيرة من القارة.

في ذات الوقت تراجعت أهمية القارة بالنسبة للغرب بعد انهيار المعسكر الشرقي المنافس له، وبرزت تحديات جديدة تمثلت في كيفية نشر الديمقراطية في الدول الأوروبية الخارجة لتوّها من عباءة الإتحاد السوفيتي المنهار.

لقد أدى ذلك إلى تحويل أنظار الغرب من إفريقيا إلى دول أوروبا الشرقية، وتبع ذلك تحويل الكثير من الموارد الغربية التي كانت تقدم لإفريقيا ــ في شكل مساعدات وقروض ــ إلى دول أوروبا الشرقية التي أصبحت لها الأولوية بسبب قربها المكاني وبسبب انتشار السلاح المدّمر فيها، وهو الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاصرته ووضع يدها عليه.

لقد بدأت المعادلة الجديدة (المعونات مقابل الديمقراطية) واضحة للعيان، وبسبب الحاجة الملحة لإفريقيا والضغوط الدولية المطالبة بالإصلاحات السياسية فيها، لم تنتظر دول القارة كثيراً قبل أن تركب موجة الديمقراطية وتشرع في إجراء الإصلاحات السياسية المطلوبة.

وخلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣م قامت انتخابات رئاسية في ٢٣ دولة إفريقية، كانت نتيجتها انتقال السلطة ــ في ١١ دولة منها ــ من الزعامات القديمة إلى زعامات جديدة، بينما حافظت الزعامات القديمة على سلطتها في ١١ دولة، ووعدت ٢٠ دولة إفريقية باعتماد التعددية وإجراء الانتخابات(٤).

وبنهاية عام ١٩٩٥م انتهى نظام الحزب الواحد في إفريقيا تقريباً، وأصبحت الأغلبية الساحقة من الدول الإفريقية ذات نظم سياسية ديمقراطية .. حيث استطاعت الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الجديدة مواجهة الجيوش، وتم خلع العديد من الحكام الدكتاتوريين في أنحاء عديدة من القارة الإفريقية بالقوة، أو عن طريق صناديق الاقتراع(٥).

ومع أن أثر التحولات الدولية لم يقتصر على إفريقيا، بل طال كل أرجاء العالم، حيث رصدت تطورات مماثلة في الفلبين وكوريا الجنوبية ومطالبات بالديمقراطية في تايوان والصين وغيرها، إلا أن أثرها في إفريقيا كان أكثر وضوحاً منه في أية منطقة أخرى من العالم.

لقد ظل القادة الأفارقة ومنذ استقلال بلدانهم يرفضون التعددية ويصرون على نظام الحزب الواحد بحجة أن المجتمعات في إفريقيا منقسمة على نفسها ولا تحتمل – من ثمّ – التعددية السياسية التي يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية بالتصدع. لكن المستجدات على الساحة العالمية وما أفضت إليه من اشتراط سياسي وضغوط متكررة من أجل الإصلاح السياسي، اضطرت هذه القيادات إلي تبني الديمقراطية والتعددية السياسية.

وهكذا انفتح الباب واسعاً أمام الديمقراطية في إفريقيا، وانتهت فترة الحزب الواحد وهيمنته، لكن الملاحظ أنه وحتى هذه اللحظة أن الديمقراطية الإفريقية لا تزال متعثرة وتسير بخطى مثقلة وتعاني من مشاكل جوهرية تثير التساؤل حول مستقبلها، وما إذا كانت ستستمر في التقدم أم سيحدث تراجع عنها لصالح الأنظمة القمعية والدكتاتورية مرة أخرى. فما هي هذه العقبات والتحديات التي تواجه دول القارة في سعيها نحو الديموقراطية؟ ما هي طبيعتها؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

ثالثاً: تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا

وكما سبقت الإشارة فإن عوامل كثيرة تعترض سير الديمقراطية في إفريقيا وتهدد مستقبل استمرارها في هذه البقعة من الأرض وتتمثل هذه العقبات – حسب اعتقاد الباحث – في النقاط التالية:

(١) إشكالية التكامل القومي في إفريقيا

تعد مشكلة التكامل القومي في إفريقيا أكبر المعضلات التي واجهت الدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، لقد عصفت هذه المشكلات باستقرار الدول وقادت إلى حروب أهلية طاحنة بل قادت إلى انهيار مؤسسة الدولة نفسها كما حدث في بعض الدول الإفريقية مثل الصومال ورواندا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي[٦].

وتعتبر التعددية العرقية والثقافية في إفريقيا هي السبب المباشر في مشكلة التكامل القومي وهي في ذات الوقت من أهم معوقات الديموقراطية، فالمجتمعات الإفريقية تموج بالأعراق والأديان واللغات، حيث تضم بعض الدول الإفريقية في داخلها مئات الأعراق ويتحدث أهلها مئات اللهجات، ففي السودان على سبيل المثال توجد ٥٦ جماعة عرقية، تنقسم إلى ما يقارب الستمائة جماعة فرعية، ويتحدث أهل السودان أكثر من مائة لغة ولهجة حتى أطلق على السودان اسم "إفريقيا المصغرة" لما فيه من التعدد العرقي واللساني، وكذلك يطلق على إثيوبيا اسم "متحف القوميات" بسبب كثرة الجماعات والقبائل فيها.

ولا شك أنه وفي ظل هذه الحالة من الانقسامات المجتمعية يتعذر الاتفاق على قيم سياسية تصون الوحدة الوطنية وتحقق الاستقرار السياسي وتكون بمثابة موجهات للنظام السياسي.

وفي مثل هذه الحالات تسود الولاءات التحتية ــ العرقية والقبلية والجهوية ــ على حساب الولاء للوطن، ورغم اختلاف الباحث مع القائلين بالحزب الواحد أسلوباً لحل هذه المشكلة، فإنه يعتقد بخطورة التعدد العرقي على الوحدة الوطنية إذا ما أُسيئ استخدام هذا التنوع وفشل السياسيون في إدارته بما يحقق الوحدة ويدعم التلاحم ويقود إلي الاندماج.

لقد ارتبط التحول الديمقراطي في إفريقيا بما عرف باسم (الصحوة الإثنية)، حيث خرجت الشعوب والجماعات المقهورة والمكبوتة لفترة طويلة في الدول الإفريقية لتمارس الديمقراطية بصورة أفضت بها إلى فوضى واقتتال راح ضحيته الآلاف، وفي أفضل الحالات حاول الأفارقة تطويع الديمقراطية ومؤسساتها للواقع القبلي في الدول الإفريقية، ففي الانتخابات التي جرت في إثيوبيا عام ١٩٩٥م لوحظ أن "كل الأحزاب التي خاضت الانتخابات، خاضتها على أساس قبلي، ولم تكن هنالك أحزاب قومية أو دينية، كما أن كل التنظيمات السياسية نشأت أساساً كحركات تحرير في الإقليم المعني تطالب بالانفصال عن إثيوبيا"(٧).

على أن أخطر ما في الأمر هو الفهم الخاطئ لتقرير المصير الذي يسود القارة. وقد أوضحت الدراسات العلمية التي أجريت حول أوضاع الأقليات أن هذا الفهم قد أسهم بصورة واضحة في الصحوة الإثنية لأن "توسيع نطاق المبدأ يجعله يسري على الأقليات، قد جعل كثيراً من الانتماءات السياسية والحدود القطرية محل تساؤل ومحاجاة من قبل هذه الأقليات ذاتها"(٨)، فقد تلاحظ أنه ومتى ما أحست جماعة عرقية أو ثقافية بتميزها عن الجماعة الوطنية ــ عموم سكان الدولة ــ فإنها تبادر بالدعوة إلى تقرير مصيرها، وتعتقد أنها تستند في دعواها على حق أصيل، معترف به دولياً، ولا شك أن الضغوط الغربية على الدول من أجل مراعاة حقوق الأقليات

وربط ذلك بحقوق الإنسان، قد أسهم في تعزيز موقف الأقليات في مواجهة الدولة وأكسب مطالبها قدراً كبيراً من الشرعية.

إن الفهم الخاطئ لحق تقرير المصير والخلط بين حقوق الأقليات قد أدى إلي نقاش واسع داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت سابق، وانتهى ذلك النقاش إلى أن حق تقرير المصير الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة لا ينطبق على الأقليات وإنما قصد به مكافحة الظاهرة الاستعمارية وأكدت الجمعية العامة على أنه: "يجب عدم الخلط بين حق تقرير المصير وحقوق الأقليات .. إن إتاحة حق تقرير المصير للأقليات إنما يشيع حالة من الفوضى في النظام الدولي، خاصة وأنه يندر أن تجتمع لدولة ما كل عناصر التجانس ومقوماته"(٩).

إن هذا الفهم الخاطئ مقترناً بالضغوط الغربية على الدول الإفريقية في إطار مشروع نشر الديمقراطية قد أدى إلى إضعاف الدولة الإفريقية إلى أقصى حد يمكن تصوره، وذلك لأن الدولة أصبحت بين مطرقة المجتمع الدولي وسندان الأقليات، ومنظمات المجتمع المدني التي يشجعها المجتمع الدولي.

كل ذلك يؤكد أن ممارسة الديمقراطية في الواقع الإفريقي تحتاج إلى معادلة خاصة تراعي هذا الواقع وتستجيب لظروفه وتوائم بين المبادئ الديمقراطية والاستقرار السياسي، من خلال آلية تضمن الحرية والمشاركة السياسية وكفالة حقوق الإنسان والمساواة والاحتكام للقانون من ناحية تضمن استقرار الأوضاع الأمنية وتحول دون الانفلات الذي يمكن أن يعصف باستقرار هذه الدول، وربما يؤدي إلي انهيار مؤسسة الدولة نفسها كما حدث في بعض أجزاء القارة وبنفس الصورة التي تمت الإشارة إليها من قبل.

(٢) ضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في إفريقيا

إن أهم مقومات الديمقراطية وجود أحزاب قوية وفاعلة بالإضافة إلى مجتمع مدني قوي ومؤثر، ويعتقد الباحث أن أغلب الدول الإفريقية تفتقر إلى هذين العنصرين بشكل تام.

أما الأحزاب السياسية الإفريقية فقد برزت في غياب الديمقراطية، إما كحركات تحرر وطنية في عهد الاستعمار تحولت إلى سدة الحكم بعد الاستقلال أو أحزاب أنشأتها الحكومات العسكرية من أجل الظهور بمظهر الديمقراطية وتخفيف الاحتقان الداخلي وسحب البساط من تحت أرجل المعارضة أو أحزاب طائفية أو قبلية أو جهوية تحمل في داخلها بذور النضال وتقوم على فكرة الإقصاء للآخرين(١٠).

لقد سبقت الإشارة إلى أن إفريقيا ظلت تحكم بواسطة الحزب الواحد منذ استقلال دولها وحتى مطلع التسعينات من القرن الماضي، ولم تسمح الأنظمة الحاكمة فيها بإنشاء أحزاب معارضة. الآن ورغم الاعتراف بالتعددية في غالبية الدساتير الإفريقية، إلا أن الملاحظ هو ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية بشكل لافت للنظر ــ ولا يمكن الادعاء بالطبع حتى الآن ــ بأن تحولاً ديمقراطياً حقيقياً يعترف بالتداول السلمي للسلطة ويحترم نتائج الانتخابات قد وجد في إفريقيا، فلا تزال التجربة متعثرة وتزوير الانتخابات وتبادل الاتهامات ما بين الحكومة والأحزاب المعارضة أمراً منتشراً.

بالإضافة إلى ذلك فإن مما يشوه التجربة الديمقراطية الإفريقية هو قيام الأحزاب نفسها على أسس قبلية وعشائرية وجهوية، فنادراً ما تجد أحزاباً قومية بالمعنى الحقيقي للكلمة، وحتى الأحزاب التي تدعي أنها قومية فإن مؤسساتها الرئيسية تكون محكومة بقبيلة أو جهة معينة بينما يمارس التهميش لجماعات أخرى داخل الحزب وهو ما يقدح في ديمقراطية الحزب نفسها.

هذا وقد لعب التدني في مستوى التعليم بإفريقيا وسيادة الأمية والجهل دوراً بارزاً في إضعاف الأحزاب السياسية، إذ يتعذر قيام أحزاب قومية وفاعلة في ظل هذه الحالة وتنعدم فرص وجود قيادات مؤهلة، فضلاً عن أن غياب التعليم وانتشار الأمية يقلل من تفاعل المواطنين مع الأحداث السياسية وارتباطهم بالنسق السياسي القائم ويؤدي ذلك بدوره إلى تحكم النخب الحاكمة في مجمل الأمور وتسييرها وفقاً لرؤاهم، ولا شك أن ذلك يضر بالتجربة السياسية بمجملها.

إن غياب الكوادر المؤهلة والمتعلمة يفتح الباب واسعاً أمام القيادات الحاكمة لاحتكار السلطة السياسية في النسق السياسي والمناصب داخل الأحزاب السياسية بواسطة بعض الأشخاص لفترة طويلة من الزمن.

وتعتبر مشكلة الخلافة السياسية- آلية انتقال السلطة وتداولها- من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الأحزاب الإفريقية في داخلها وفي إطار النسق السياسي ككل.

إن تدني مستوى التعليم وسيادة الجهل والأمية في إفريقيا جعل بعض المفكرين يقولون بأن الديمقراطية لا تناسب أوضاع إفريقيا، وأنه لا معنى للديمقراطية في مجتمع جلّ مواطنيه من الأميين، بل وقالوا بإرجاء الدعوة للديمقراطية إلى حين توافر المجتمع المتعلم، الذي يعتبر عماد الديمقراطية في أي مجتمع.

أما عن منظمات المجتمع المدني الإفريقية فهي كذلك ضعيفة، فقد نشأت غالبها كأذرع للأحزاب السياسية وكانت سند هذه الأحزاب في صراعها ضد الاستعمار. وكان من المفترض أن تسعى هذه المنظمات والجمعيات للاستقلال عن الأحزاب السياسية بعد الاستقلال، وهو ما لم يحدث حيث ظلت هذه المنظمات تابعة للأحزاب السياسية ولم تستطع الفكاك عنها. وهو ما يثير التساؤل عن وجود منظمات مجتمع مدني حقيقية في الواقع الإفريقي.

ففي السودان، على سبيل المثال، نشأت تنظيمات العمال والمزارعين والتنظيمات الفئوية كمنظمات النساء والشباب، والطلاب في كنف الأحزاب السياسية ولم تستطع الاستقلال عنها، بل ظلت هذه المنظمات ساحة للتنافس الحزبي مما أدى إلى تسييسها بشكل صارخ وشق وحدتها، وقاد إلى تناقض في مواقفها في كثير من الأحيان بسبب انغماسها في النشاط السياسي[١١].

إن ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني يؤدي إلى إضعاف الممارسة الديمقراطية وتعثرها، وذلك لأن الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني

تعتبر من أهم أسس النظام الديمقراطي، ولا شك أن ضعفها ينعكس سلباً على الأداء السياسي داخل الدولة بشكل عام.

(٣) الفقر وغياب التنمية

تعتبر القارة الإفريقية هي أكثر القارات فقراً، ومن بين ٥١ دولة وصفت بأنها الأكثر فقراً في العالم توجد ٣٢ دولة إفريقيا، وتعيش غالبية السكان في إفريقيا في جنوب الصحراء على أقل من دولار واحد في اليوم، إن أثر ذلك على التحول الديمقراطي يظهر في أن المواطن الذي يفتقر لأبسط احتياجاته ويعجز عن توفير قوته يندر أن يكون له أدنى اهتمام بالشؤون السياسية أو المشاركة فيها.

في ذات الوقت وللمفارقة فإن الدعوة لنشر الديمقراطية في إفريقيا صحبتها دعوات متكررة من الغرب بتقليص دور الحكومة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص ــ الخصخصة ــ إن الدعوة للخصخصة في الواقع الإفريقي تحتاج إلى وقفة متأنية، وذلك لأن هذا الأسلوب لا يناسب دول العالم الثالث بشكل عام والدول الإفريقية بشكل خاص، حيث يعتمد المواطنون على الدولة بصورة كاملة سواء كان ذلك في الغذاء أو العلاج أو التعليم.

لقد كشف تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢م حقائق مذهلة بشأن الأوضاع في إفريقيا، ومنها: أنه منذ منتصف التسعينات ازداد الفقر في إفريقيا بشكل مريع، حيث ارتفع عدد من يعيشون في فقر مدقع في إفريقيا جنوب الصحراء من ٢٤٢ مليوناً إلى ٣٠٠ مليون نسمة، وأنه قد أصبح ٢٠ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء ــ يعيش فيها أكثر من نصف سكان المنطقة ــ أفقر مما كانوا عليه في عام ١٩٩٠م، وأصبح ٢٣ بلداً أفقر مما كانوا عليه في عام ١٩٧٥م. وتسير الأوضاع في إفريقيا في اتجاه التعقيد، فقد انخفضت معدلات تحصين الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء إلى أقل من ٥٠%، وأن ٩٠% من المصابين بالإيدز في العالم في الدول النامية، وأن ٧٥% منهم في إفريقيا جنوب الصحراء[١٢].

(٤) انتشار الفساد

يعتبر الفساد السياسي والاقتصادي من أكبر معوقات الديمقراطية. ويمكن القول بأن الفساد الذي يسود القارة الإفريقية هو من نوع الفساد البنيوي* وهو أخطر أنواع الفساد.

لقد أصبح من الشائع والمعروف في إفريقيا أن بعض الأنظمة السياسية تلجأ إلى التلاعب في الانتخابات بدءاً من وضع قانون انتخابي يضمن سيطرتها على العملية الانتخابية بما يحقق استمرارها في السلطة، إلى اللجوء إلى التزوير المباشر في الانتخابات. لذلك أصبح من أهم مطالب الأحزاب السياسية المعارضة في البلدان الإفريقية، وضع قانون انتخابي يكفل مساواة الفرص أمام الأحزاب أو مراقبة العملية الانتخابية بواسطة جهات محايدة أو وضع آلية لمنع تمويل الأحزاب الحاكمة من خزينة الدولة، لأن هذا يحول دون وجود فرص متكافئة أمام الأحزاب.

إن تزوير الانتخابات هو في واقع الأمر تزييف لإرادة الناخبين، وحرمان للأحزاب المعارضة من السلطة واحتكار الأنظمة السياسية للحكم لفترات طويلة. وبالطبع فإن الشفافية في عملية الانتخابات وكفالة الفرص المتساوية تعتبر من أهم أركان العملية الديمقراطية، ولا شك أن وجود ممارسات من هذا النوع المشار إليه تجعل التحول الديمقراطية مجرد لافتة تتباهى بها الحكومات أمام المجتمع الدولي، دون وجود ديمقراطية حقيقية على أرض الواقع.

(٥) ارتباط التحول الديمقراطي في إفريقيا بعوامل خارجية

إن التحول الديمقراطي المفاجئ في إفريقيا مطلع التسعينات قد جاء كما سبقت الإشارة كنتيجة للتحولات في النظام الدولي بانتصار المعسكر الغربي، لكن هذا الانتصار أعقبه حديث عن حتمية ضرورة قيام (الجماعة الدولية الديمقراطية) وأصبحت الديمقراطية محل احتفاء عالمي وبدأ الحديث عن العولمة وسط جدل كثيف حول اختفاء السيادة المطلقة، وبروز السيادة النسبية، وإمكانية تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول، إذا ما انتهكت حقوق الإنسان في هذه الدول[١٣].

لقد بدأ واضحاً أن هنالك اتجاه لفرض الديمقراطية الغربية، وأصبحت إنتهاكات حقوق الإنسان وممارسة الدكتاتورية وتهميش الأقليات ادعاءات غربية، تبرر الضغوط على الدول من أجل ممارسة الديمقراطية، بل أصبحت الديمقراطية نفسها – في كثير من الأحيان – حجة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بهدف توجيه سياساتها بما يخدم المصالح الأمريكية والغربية، أو إزالة الأنظمة السياسية التي تحول دون تحقيق مصالح هذه الدول، أو تقف عقبة في طريق تحقيق هذه المصالح، ولعل هذا ما يفسر الضغوط الغربية على بعض الدول مع غض الطرف عن ممارسات أكثر وحشية تمارسها دول أخرى، وذلك لأن حكومات هذه الدول على وفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

إن ازدواجية المعايير الغربية في عملية الديمقراطية– التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون – لم تقتصر على ذلك بل عملت الدول الغربية أثناء الانتخابات التي أجريت في بعض الدول، على دعم أصدقائها وحلفائها بما يضمن وصولهم للسلطة ويضمن في ذات الوقت انسياب مصالحها في هذه البلدان.

هذه الممارسات الغربية والضغوط المتوالية لتطبيق الديمقراطية الغربية – دون مراعاة للواقع الإفريقي– أثارت جدلاً واسعاً وردود فعل غاضبة وسط الأفارقة. وفي الواقع لم يقتصر الاعتراض على نشر الديمقراطية الأمريكية على الأفارقة وحدهم، بل شهدت مناطق عديدة في العالم احتجاجات على العولمة التي تتبناها أمريكا الساعية لفرض نموذجها الديمقراطي على كل أنحاء العالم، ضاربة عرض الحائط بخصوصيات الدول والمجتمعات.

لقد برزت تيارات تدعو لرفض الديمقراطية الغربية، وتتساءل عن نوع الديمقراطية المراد فرضها على الواقع الإفريقي. ولماذا يسعى الغرب إلى إضعاف الدولة من خلال الضغط عليها من أعلى، مع تحريض منظمات المجتمع المدني للضغط عليها من أسفل؟ وهل هذا يصب في خانة مصلحة المواطن الإفريقي؟

لقد وصف أحد قادة إفريقيا البارزين الدولة الإفريقية: "بأنها دولة مصابة بالأنيميا"ـ وهو تعبير مجازي يشير إلى ضعف هذه الدولة ـ موضحاً بأنه ليس من المصلحة إضعاف الدولة في إفريقيا، لأن هذه الدولة هي التي تعتمد عليها غالبية قطاعات المجتمع في حياتهم اليومية فهي التي تمدهم بالغذاء والدواء والتعليم. وأن أية محاولة لإضعافها هو إضعاف غير مباشر لقطاعات كبيرة من المجتمعات الإفريقية.

وبالطبع ليس هناك اعتراض على الديمقراطية إذا كان ذلك يعني الحرية والمساواة والشفافية والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان، لكن ينبغي أن يكون ذلك في إطار الواقع الاجتماعي والثقافي للقارة.

إن إفريقيا بحاجة إلى ديمقراطية تحقق المساواة والحرية وكفالة حقوق الإنسان، ولكن بالإضافة إلى ذلك هي بحاجة إلى أن تعبر هذه الديمقراطية عن واقعها الإفريقي، من حيث كونها أداة لضبط الصراعات المجتمعية وتحقيق الاستقرار وتقديم الدعم والخدمات للمواطنين الفقراء والحيلولة دون انفجار الصراعات العرقية والجهوية استناداً إلى (الحرية الديمقراطية).

إن مجرد شعور الأفارقة بأن عملية (الدمقرطة) مفروضة عليهم من الخارج وتحديداً من الدول الغربية الاستعمارية، كفيل بأن يجعلهم يرفضونها ويعملون على إعاقتها، وبالتالي فإن ذلك يتطلب حصافة في الطرح ودبلوماسية في الأداء، بالإضافة إلى احترام مشاعر الشعوب الإفريقية والاعتراف بخصوصيتها الثقافية والدينية والتاريخية.

رابعاً: رؤية لمستقبل الديمقراطية في إفريقيا

لا شك أن الجدل الإفريقي حول الديمقراطية والتنمية قد تطور وقطع أشواطاً متقدمة، وبات الافتراض القديم القائل بالحزب الواحد كأساس لحل مشاكل القارة الإفريقية مرفوض إلى حد كبير، وانتصر الرأي القائل بأن التعددية السياسية والديمقراطية – وليس الحزب الواحد – هي الكفيلة بحل مشاكل القارة الإفريقية ـ

العرقية والثقافية– ذلك أن الديمقراطية بما تتضمنه من مبادئ الحرية والمشاركة والمساواة أمام القانون، تزيل الاحتقان والاستقطاب الحاد داخل الدولة وتشعر الجماعات المختلفة بانتمائها للوطن والنظام السياسي.

لكن التساؤلات المطروحة الآن هي: ما نوع الديمقراطية المطلوبة في القارة الإفريقية؟ وهل تصلح الديمقراطية الغربية التي نشأت في سياق اجتماعي وثقافي مختلف لحل مشاكل القارة الإفريقية، التي يختلف واقعها كلياً عن الواقع الأوروبي حيث نشأت الديمقراطية الغربية ؟ وما هي الجوانب المشتركة التي يمكن تطويرها؟ وما هي جوانب الاختلاف التي تقتضي معالجات خاصة؟ .

لقد سبقت الإشارة إلى عدم الاعتراض من جانب الأفارقة على المبادئ الديمقراطية وهي مبادئ إنسانية عامة– الحرية، المساواة، احترام حقوق الإنسان، قيام الحكم الصالح ....الخ –. هذه المبادئ جاءت بها الأديان السماوية، وسعت الجماعات المختلفة لتحقيقها في واقعها، وأفرز اجتهادها أنظمة سياسية مختلفة، بل إنه وحتى في الغرب نفسه طبقت أنظمة سياسية مختلفة بسبب اختلاف واقع كل دولة عن الدولة الأخرى فأخذت بريطانيا – مثلاً – بالنظام البرلماني، وأخذت الولايات المتحدة بالنظام الرئاسي، وأخذت فرنسا بالنظام المختلط وهكذا..، وبالتالي فإن القول بنموذج ديمقراطي واحد وتطبيقه في القارة، قول يجانب الحق والحقيقة ويحتاج إلى مراجعات مستمرة.

في ذات الوقت لابد من التأكيد على أن الديمقراطية هي عملية مستمرة وتحتاج إلى وقت طويل وتجارب مستمرة، ففي بريطانيا – مهد الديمقراطية – استمرت عملية (الدمقرطة) أكثر من سبعة قرون – منذ ظهور (الماجنا كارتا) عام ١٢١٥م، وحتى نيل النساء لحقوقهن في التصويت في عام ١٩٢٠م –. وبالتالي فإن السعي إلى نشر الديمقراطية في إفريقيا بين ليلة وضحاها، أمر ربما قاد إلى انتكاسة الديمقراطية في هذه البلدان، وربما أفرز آثاراً سالبة تطغى على إيجابيات الديمقراطية المفروضة.

إن هذا التدرج ينبغي أن يحدث كذلك في البرامج الاقتصادية المصاحبة، ذلك أن القول بالخصخصة الفورية ونقل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، ستنعكس آثاره السالبة على غالبية المواطنين الذين هم بحاجة إلى خدمات الدولة في مسائل تتعلق بحياتهم مثل الغذاء والدواء، لقد تقرر أن تنتهي عملية خصخصة القطاع الزراعي في الصين ــ مثلاً ــ في خمسين عاماً لأن الانتقال المفاجئ سيقود إلى عواقب وخيمة على المواطنين.

كذلك لابد من إعطاء أولوية لتسوية النزاعات العرقية والثقافية التي تذخر بها القارة، ذلك أن ممارسة الديمقراطية في وجود هذه النزاعات سيؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية في هذه الدول .. بل لابد أولاً من تسوية هذه النزاعات بطريقة تشعر هؤلاء المواطنين بأنهم جزء من مؤسسة الدولة، ولن يتأتى هذا إلا من خلال إيجاد صيغة سياسية وإدارية تمكن الجماعات المختلفة من التعبير عن اختلافاتها الثقافية والعرقية، وتجعل منها أكثر ارتباطاً بالنظام السياسي وأكثر ولاءً له.

كذلك فإن انتشار الديمقراطية يتطلب وجود أوعية للديمقراطية، هذه الأوعية تتمثل في وجود أحزاب وطنية فاعلة ومتطورة تستطيع أن تثري الساحة الديمقراطية وترتقي بمستوى الممارسة. كما يتطلب وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة ومستقلة عن السلطة السياسية وعن الأحزاب. ولا شك أن ذلك يقتضي وجود قدر كبير من الحرية السياسية ووجود قوانين عادلة، مع إزالة القوانين التي تقيد حرية حركة الأحزاب والنقابات والجمعيات وتتيح لها فرص الانطلاق والإسهام في البناء الوطني دون توجس أو خوف.

ويتطلب وجود ديمقراطية فاعلة التمثيل العادل للجماعات والقوى السياسية المختلفة في أجهزة السلطة، وجعلها جزءاً من آلية صناعة القرارات وعدم احتكار السلطة بواسطة قبيلة أو جماعة، مع حرمان الآخرين من حقهم في المشاركة السياسية.

إن التحول الديمقراطي الحقيقي يتطلب اجتهاداً من الأفارقة أنفسهم لابتداع نظم سياسية تعبر عن واقعهم وتلبي مطالبهم واحتياجاتهم، مع ضرورة الابتعاد عن تقليد النموذج الغربي دون وعي بل لابد من تطويع القيم والمبادئ الديمقراطية للواقع الإفريقي.

كما يتطلب ذلك نشر ثقافة المشاركة وسط الشعوب الإفريقية، لقد قسم (الموند وفيربا) الثقافة السياسية إلى ثقافة مشاركة- حينما يتفاعل المواطنون مع القضايا السياسية فيتأثرون ويؤثرون في تشكيل الثقافة- وثقافة سياسية خاضعة- يتأثر أصحابها بما يعرض عليهم من قنوات التنشئة السياسية ولا يؤثرون في إيجاد الثقافة السياسية ـ وثقافة سياسية محددة ـ حيث لا يتأثر المستهدفون بالثقافة السياسية ولا يؤثرون فيها ـ.

إن الملاحظ هو أن المجتمعات الإفريقية إما أنها تمتلك ثقافة سياسية خاضعة أو ثقافة سياسية محددة، وذلك يرجع إلى حد كبير للأمية والجهل الذي يسود القارة، ولا شك أن محو الأمية والاهتمام بالتعليم والثقافة هو المدخل لديمقراطية إفريقية مستدامة.

كذلك يتوقف مستقبل الديمقراطية في إفريقيا – حسب اعتقاد الباحث – على الابتعاد عن القبلية والجهوية، ويتحقق ذلك بإعطاء الأولوية لنشر القيم الوطنية واستخدام وسائل الإعلام وقنوات التنشئة السياسية الأخرى، لرتق النسيج الاجتماعي، والتأكيد على القواسم المشتركة بين الجماعات، ونبذ القبلية والطائفية والجهوية، بحيث ينعقد الولاء للوطن وتتوافر فرص وجود قيم سياسية موحدة، تهدي النظام السياسي وتكون – في ذات الوقت – معبرة عن القيم الاجتماعية في الدولة.

أيضاً فإن التحول الديمقراطي في إفريقيا يتطلب وجود إعلام متوازن يعمل على إتاحة الفرصة للثقافات المختلفة داخل المجتمع للتلاقح، لأن التلاقح الثقافي هو الدعامة الأساسية للوحدة الوطنية، وأن تعمل الدولة ليس على- استيعاب-

الجماعات في إطار النظام السياسي ــ ولكن على تحقيق ــ الوحدة في إطار التنوع ــ إن هذا الاتجاه يحقق الديمقراطية ويفسح المجال للجماعات المختلفة للتعبير عن قيمها، الدينية والثقافية في حرية تامة.

ولوجود ديمقراطية حقيقية لابد من وجود آلية ــ نصوص دستورية وقانونية بالإضافة إلي مؤسسات ــ تضبط ممارسات الأحزاب، بحيث لا يسمح بقيام أحزاب عرقية أو جهوية، كما تمنع الممارسات ذات الطابع العرقي والقبلي والجهوي.

خلاصة

نخلص مما سبق إلى أن دول القارة الإفريقية – وبعد فترة قصيرة من التعددية السياسية – اعتمدت نظام الحزب الواحد الاستيعابي بحجة أنه الأنسب للقارة الإفريقية، وتحت هذا النظام مورست كل أوجه القهر والكبت والظلم وساعد على ذلك النظام الدولي ثنائي القطبية القائم على أساس التوازن بين المعسكرين الشرقي والغربي.

إلا أن انهيار الإتحاد السوفيتي وما أعقبه من ضغوط غربية على الدول الإفريقية قاد إلى توجه إفريقي عام نحو الديمقراطية. لكن هذه الديمقراطية الإفريقية تواجه تحديات جسام تتمثل في: مشكلة التكامل القومي وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى انتشار الفساد والفقر وغياب المشروعات التنموية.

إن مستقبل الديمقراطية الإفريقية يتوقف على إيجاد معالجات جذرية لهذه المشاكل وقد تقدمت الورقة بجملة من التوصيات يمكن أن تسهم في معالجة بعض التحديات التي تواجه إفريقيا فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي.

الإحالات المرجعية

١. أمباي لو، إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا (مع التطبيق على نيجريا)، (الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ١٩٩٨م)، ص ١١٨.

٢. بطرس غالي ومحمود خيري عيسي، المدخل في علم السياسة، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة العاشرة ١٩٩٨م، ص ٣١٦. وأنظر كذلك: مجموعة من أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مبادئ العلوم السياسية، القاهرة دار النهضة ١٩٩٠م، ص ١٦٨.

٣. بيتر وانياندي، "الديمقراطية ودولة الحزب الواحد، الخبرة الإفريقية" في أكوديبيا نولي (محور): الحكم والسياسة في إفريقيا (الجزء الأول)، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، مصر (المشروع القومي للترجمة)، ٢٠٠٣م، ص ١٥٢.

٤. أمباي لو، مرجع سابق، ص ١٦٩-١٧٩.

٥. محمود أبو العينين، "إفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي" في: مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، القاهرة الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٦م، ص ٢٧٧.

٦. لتفصيل أكثر انظر: بهاء الدين مكاوي، "خصوصية التنوع الإثني في القارة الإفريقية وأثره على التكامل القومي"، ورقة مقدمة إلي مؤتمر التداخل والتواصل في إفريقيا"، الخرطوم، يناير ٢٠٠٦م، الكتاب الرابع، ص١١١.

٧. مواهب محمد أحمد، "القوميات الإثيوبية والتجربة الديمقراطية"، دراسات إستراتيجية، العدد (٥)، يناير ١٩٩٦م، ص١١٢.

٨. نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية، (جامعة القاهرة)، ١٩٨٨م، ص٤.

٩. المرجع نفسه.

١٠. علي خليفة الكواري، "مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات أولية"، المستقبل العربي، العدد (٢٩٦)، أكتوبر ٢٠٠٣م، ص٤٤.

١١. لتفصيل أكثر انظر : د. بهاء الدين مكاوي، "منظمات المجتمع المدني في السودان: خلفية تاريخية"، ورقة مقدمة إلي مؤتمر دور منظمات المجتمع المدني في البناء الوطني، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص ٢.

١٢. تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢م.

- جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤م تعريف للفساد البينوي بأنه "الفساد الذي يكون فيه الاستغلال الشخصي للمنصب والتصرف في المال العام أمراً طبيعياً في العرف السائد"، أنظر التقرير، ص١٦.

١٣. انظر: حمدي عبد الرحمن حسن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، القاهرة، سلسلة دراسات إفريقية رقم (٥)، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٨م، ص ٢٤٠.